2024

المشهد الحقوقي

الشهاب لحقوق الإنسان

EL SHEHAB FOR HUMAN RIGHTS

SHR

تعريف بمركز الشهاب

مركز الشـــهاب هو مركز حقوقي تطوعي لدعم الحرية والديمقراطية وإرادة الشـــعوب ومناهضـة الظلم والتمييز بكافة صـوره، ويعمل من أجل عالم يتمتع فيه الإنسـان بحياة كريمة، تأسس في مصر عام 2006، وحصل على موافقة السلطات البريطانية للعمل كمنظمة حقوقية.

هذا التقرير تصدره وحدة الأبحاث والتقارير "بمركز الشهاب لحقوق الإنسان"، وهو تقرير حقوقي سنوي يرصد حالة حقوق الإنسان في مصر من عدة جوانب مثل "الإخفاء القسري والسجون ومقا ر الاحتجاز والانتهاكات التي يتعرض لها الضحايا"، كما يلقي الضوء على حالات القتل بالإهمال الطبي داخل السجون، وكذا المحاكمات الجائرة بحق المعارضين السياسيين. ويستعرض التقرير أيضًا قضايا الإعدام وأحكام الإعدام الصادرة والمنفذة، حيث يتناول حالات الإعدام ويبحث في مدى التزام المحاكم بالقوانين والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. يستمد هذا التقرير معلوماته من خلال الشكاوى التي ترد إلى المركز من ذوي الضحايا، ومن خلال وحدة الرصد والتوثيق والمتابعة بالمركز، وكذا بعض مواقع المؤسسات الحقوقية المهتمة بحالة حقوق الإنسان في مصر.

الفهرس

المقدمة	04
الإخفاء القسري	07
انتهاكات السجون	12
نساء تعرضن لانتهاكات	18
انتهاكات بحق مواطنين بسبب ارائهم السياسية	34
انتهاكات قانونية بحق المواطنين (التدوير نموذجا)	37
انتهاكات قانونية بحق الصحفيين والمدافعين عن حقوق الانسان	39
المحاكمات الجائرة	43
احكام الإعدام	41
أحكام جائرة	43
التوصيات	44

مقدمة

"الناس جميعاً يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق"، "المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"

في عام 1948، شاركت مصر في إعداد وصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقامت بالتصويت لصالحه في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان من البديهي أن تكون مصر في مقدمة الدول التي تدعو لاحترام هذه الوثيقة والعمل بمقتضى ما ورد فيها من قيم ومبادئ تحفظ لكل إنسان حقوقه، وتعمل على عدم المساس بأي من هذه الحقوق وتعزيز أوضاع حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

إلا أن ممارسات النظام القائم على شؤون البلاد في الحقبة الحالية تؤكد عدم احترامه لالتزامات مصر الدولية بمبادئ هذه الوثيقة. وطالما صدرت توجيهات رئيس الجمهورية بإعلاء قيم المواطنة والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وبعد صدور أي من هذه التوجيهات، يظن المتابع للمشهد الحقوقي في البلاد أن ثمة تغيراً سوف يحدث في التعاطي مع ملف حقوق الإنسان.

إلا أنه سرعان ما تكشف ممارسات ممثلي النظام أن هذه التوجيهات والتصريحات ما هي إلا سراب. ولم يكن الهدف منها إلا ساتراً لخداع العالم، يهدف إلى إيهام المجتمع الدولي بأن هناك عملية إصلاح وتحسين لملف حقوق الإنسان في البلاد. ومما يؤكد ذلك أن النظام المصري ما زال يواصل كافة أشكال انتهاكات حقوق الإنسان وفقاً لكل التقارير الصادرة من مؤسسات حقوق الإنسان المحلية والدولية.

فكلما صدر قرار يمكن أن نتوسم من خلاله حدوث انفراجة في ملف حقوق الإنسان - مثل القرار الصادر برفع أسماء 716 شخصاً من المدرجين على قوائم الكيانات الإرهابية - سرعان ما صدر قرارات جديد بإعادة إدراج مجموعة جديدة على قوائم الكيانات الإرهابية. كما أصدرت محكمة جنايات القاهرة بتاريخ 6 ديسمبر 2024 قراراً جديداً بإدراج 15 مواطناً مصرياً على قوائم الإرهاب ثم عادات وأصدرت قرار جديد بادراج 76 موطن مصري وتم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 15 ديسمبر.

وعلى صعيد آخر، فإن تطورات ما حدث في سوريا خلال الأيام الماضية، وما تم الكشف عنه داخل السجون السورية - سيما سجن صيدنايا - وما شهدناه من جرائم تم ارتكابها بحق المعتقلين، ينذر بما يمكن أن يكون النظام المصري قد ارتكب ممارسات قمعية ربما تكون قريبة الشبه - أو تزيد - داخل السجون المصرية. حيث يوجد في مصر عدد من السجون سيئة السمعة، مثل "سجن العزولي الحربي، مجمع سجون بدر، سجن الوادي الجديد، سجن المنيا..."، وهذا يدق ناقوس الخطر بما يمكن أن يكون المعتقلون داخل هذه السجون يتعرضون لمثل هذه الممارسات اللاإنسانية، خاصة أن الآلاف منهم ممنوعون من الزيارات منذ سنوات.

لذلك، فإننا سوف نسلط الضوء - من خلال هذا التقرير - على الانتهاكات التي رصدناها في مصر خلال عام 2024، آملين أن يكون لهذا التقرير صدى يؤثر في تحسين حالة حقوق الإنسان في مصر.

أولا: الاخفاء القسري

تنص المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري على أن:

"لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري، ولا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أو التهديد باندلاع حرب، أو بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو بأية حالة استثناء أخرى، لتبرير الاختفاء القسري."

كما تنص المادة 54 من الدستور المصري الصادر عام 2014 على أن: "الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تُمس، وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق."

وقد دأب النظام المصري على ممارسة هذه الجريمة بحق المواطن المصري كلما توقع حدوث أي تحرك في الشارع، سواء كان هذا التحرك ينادي بمناصرة أي قضية تخص الشأن المحلي أو الإقليمي أو الدولي. فسرعان ما تتزايد معدلات الاختفاء القسري التي تتم بمعرفة الأجهزة الأمنية التي تقترف هذه الجريمة خارج حدود القانون.

لقد أصبح الاختفاء القسري أمراً واقعياً ومعروفاً لدى الكافة، فهو الوسيلة التي يمارسها النظام مع كافة فئات الشعب، سواء لإخضاعهم للتعذيب للاعتراف بجرائم لم يرتكبوها، أو للضغط على أحد من ذويهم المطلوبين للقبض عليهم.

بلغ عدد المختفين قسرياً - السياسيين - 1882 شخصاً خلال عام 2024. وبالتالي، يكون إجمالي عدد المختفين منذ عام 2013 حتى نهاية ديسمبر 2024 حوالي 18985 أشخاص مختفين.

هذا بالإضافة إلى توثيق قتل عدد 65 مختفياً قسرياً خارج نطاق القانون من قبل سلطات الدولة، رغم أن عدداً من المنظمات الحقوقية وثقت اختفاءهم قسرياً قبل تاريخ وفاتهم.

وقد مارس النظام الحاكم في مصر جريمة الإخفاء القسري بطريقة ممنهجة نستعرض بيانها في الإحصاء التالي:

بيان عددي بحالات الاختفاء القسري شهرياً خلال عام 2024:

- المختفون قسرياً شهر يناير: **172**
- المختفون قسرياً شهر فبراير: **137**
- المختفون قسرياً شهر مارس: **163**
- المختفون قسرياً شهر أبريل: **128**
- المختفون قسرياً شهر مايو: **157**
- المختفون قسرياً شهر يونيو: **122**
- المختفون قسرياً شهر يوليو: **303**
- المختفون قسرياً شهر أغسطس: **152**
- المختفون قسرياً شهر سبتمبر: **131**
- المختفون قسرياً شهر أكتوبر: **149**
- المختفون قسرياً شهر نوفمبر: **131**
- المختفون قسرياً شهر ديسمبر: **163**

إجمالي عدد السياسيين المختفين قسرياً خلال عام 2024: 1908 شخصاً.

للإطلاع على تقرير الإخفاء القسري الصادر عن مركز الشهاب بمناسبة اليوم العالمي للإخفاء القسري 2024:
للاطلاع على التقرير باللغة العربية:
https://rb.gy/ioy4dd

بيان عددي بحالات الاختفاء القسري سنويًا خلال السنوات من 2013 حتى 2024:

- عام 2013 إلى عام 2014: عدد **560شخصًا.**
- عام 2015: عدد **1720شخصًا.**
- عام 2016: عدد **1300شخص.**
- عام 2017: عدد **2171شخصًا.**
- عام 2018: عدد **905أشخاص.**
- عام 2019: عدد **1523شخصًا.**
- عام 2020: عدد **3045شخصًا.**
- عام 2021: عدد **1536شخصًا.**
- عام 2022: عدد **1887شخصًا.**
- عام 2023: عدد **2456 شخصًا.**
- عام 2024: عدد **1908شخصًا.**

وبذلك يكون عدد السياسيين المختفين قسريًا 19011 شخصًا خلال السنوات من 2013 حتى 2024.

ثانيًا: انتهاكات السجون في مصر

لا تختلف السجون في مصر كثيرًا عما رأيناه وما سمعناه من المعتقلين في سجون سوريا - من قصص وروايات يشيب لها الولدان - بل ربما يكون ما يحدث في السجون المصرية أشد وطأة مما حدث في السجون السورية.

ومما يثير هذه الاحتمالات أن النظام المصري الحالي، منذ أن سيطر على مقاليد الحكم في البلاد، يرفض السماح لأي منظمة حقوقية – دولية أو محلية – بزيارة أي سجن من السجون حتى تقف على ما يجري داخلها، مما ينبئ عن خشية النظام من افتضاح أمره وكشف ما يجري من جرائم بحق المعتقلين في غياهب هذه السجون. لكن بعض هذه الجرائم تتسرب تفاصيلها، سواء ممن تعرض لها أثناء فترة حبسه واحتجازه، أو من خلال ذوي المعتقلين أو محاميهم الذين يلتقون بهم سواء في الزيارات أو جلسات التحقيق أو المحاكمة، حيث نقل هؤلاء صورًا شتى من الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون.

لقد دأب النظام على تعذيب المعتقلين - المعارضين السياسيين له - ووضعهم في ظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية، وحرمانهم عمدًا من أدنى المتطلبات الإنسانية.

تلقينا خلال عام 2024 بلاغات واستغاثات تتضمن الشكوى من الحبس في زنازين تكتظّ بالمعتقلين وتفتقر إلى التهوية وتنعدم فيها النظافة، كما يُحرم المعتقلون من الأغطية والملابس الكافية، فضلًا عن الطعام الذي لا يصلح للاستهلاك الآدمي، ومنع المعتقلين من الحصول على أدوات النظافة الشخصية ومن التريض والخروج إلى الشمس، كما حُرم مئات المعتقلين من الزيارات العائلية.

لا تتوفر في السجون ومقار الاحتجاز المصرية أدنى وسائل الرعاية الصحية للمعتقلين، حيث تفتقر مستشفيات السجون إلى الأطباء المؤهلين للتعامل مع كافة الحالات المرضية، كما تفتقر إلى المعدات الطبية الأساسية في أي مستشفى. ومع طول فترة حبس بعض المعتقلين، تتضاعف معاناتهم والآلام التي يتعرضون لها، ويكتفي الأطباء بإعطائهم مسكنات للآلام بغض النظر عن الأعراض التي يشتكون منها.

بعض انتهاكات السجون خلال العام الحالي 2024

القتل بالإهمال الطبي:

جريمة القتل بالإهمال هي فعل يرتكبه الجاني دون قصد الموت، ولكنه يكون في وسعه تجنبه إذا تصرف باحتياط وحذر. يعتبر من القتل الخطأ غير الإرادي أو الناجم عن الإهمال، حيث يحدث نتيجة للإهمال أو انشغال القاتل بفعل خاطئ.

جريمة القتل بالإهمال الطبي المتعمد في السجون المصرية تحدث على نطاق واسع، حيث يتسم أداء المسؤولين داخل السجون - سواء ضباطًا أو أطباء أو إداريين - بالتراخي وعدم الاستجابة بالسرعة المطلوبة في حالات يكون فيها التدخل السريع هو الحل الوحيد لإنقاذ حياة المعتقل المريض. يصل هذا التراخي إلى حد القتل البطيء، في تصعيد للخصومة السياسية والأعمال الانتقامية بحق المعارضين السياسيين.

خلال عام 2024، قُتل 27 شخصًا نتيجة الإهمال الطبي، ومنهم:

- **في 3 يناير :**قُتل النائب السابق "عادل رضوان عثمان محمد" من الشرقية داخل محبسه بسجن بدر 3، حيث كان محبوسًا على ذمة المحضر 1513 لسنة 2022 مركز شرطة ديرب نجم.
- **في 5 يناير :**قُتل المعتقل "إبراهيم محمد العجيري" (54 عامًا) من دمياط داخل مستشفى القصر العيني، بعد 4 سنوات من الحبس الاحتياطي، حيث تم إخفاؤه قسريًا لمدة 7 أشهر قبل ذلك.

- **في 6 يناير :**قُتل المعتقل "محمد الشربيني علي السيد" (محامٍ بالنقض، 58 عامًا) من الدقهلية داخل محبسه بمستشفى سجن بدر. كان مصابًا بالسرطان ومنعت إدارة السجن أهله من إدخال الأدوية أثناء الزيارة. يُذكر أنه معتقل منذ عام 2022 على ذمة القضية 58 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا.

- **في 13 يناير :**قُتل المعتقل "طه أحمد هيبة" (32 عامًا) من القليوبية، وهو معتقل منذ عام 2019، داخل محبسه بسجن بدر 1 نتيجة إصابته بالسرطان وعدم تلقيه الرعاية الطبية والصحية اللازمة.

- **في 8 فبراير :**قُتل المعتقل "عبد الله الديساوي صالح" (67 عامًا) من المنوفية، داخل سجن وادي النطرون. اعتُقل في أغسطس 2021، وكان يعاني من السكري، والضغط، والحساسية الصدرية المزمنة، وضيق التنفس. ساءت حالته الصحية جراء انعدام الرعاية الطبية المتوفرة داخل السجن.

- **في 1 مارس :**قُتل المعتقل "حسن حسين عبد اللطيف حميدة" (60 عامًا) داخل سجن المنيا العمومي. وهو من محافظة المنيا، واعتُقل عدة مرات منذ 2014.

- **في 7 مارس :**قُتل المعتقل "أحمد محمد أبو اليزيد البلتاجي" (33 عامًا) من الشرقية، داخل سجن أبو زعبل. تم اعتقاله في أكتوبر 2023، وتعرض للإخفاء القسري لمدة 20 يومًا، وظهر في حالة إعياء شديد أمام نيابة أمن الدولة العليا، حيث تم التحقيق معه على ذمة القضية رقم 2902 لسنة 2023.

- **في 1 أبريل :**قُتل المعتقل "أحمد محمود الجبلاوي" (60 عامًا)، أمين حزب الحرية والعدالة بمحافظة قنا، داخل سجن العاشر من رمضان نتيجة الإهمال الطبي المتعمد. كان يعاني من تليف بالكبد، وقد تعنّتت إدارة السجن في علاجه.

- **في 21 أبريل :**قُتل المعتقل "محمد جاد" (62 عامًا) من الغربية، داخل مستشفى سجن وادي النطرون. أصيب بجلطة وتم نقله إلى مستشفى السجن، لكنه تُوفي داخل المستشفى.

- **في 3 مايو :**قُتل المعتقل "المحمدي عبد المقصود" (79 عامًا)، عضو مجلس الشعب عن دائرة حلوان وعضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل وأحد رموز حزب العمل. تُوفي بعد تدهور حالته الصحية ونقله إلى مستشفى شبين الكوم. اعتُقل في 24 أغسطس 2013 وظل محبوسًا حتى تدهورت حالته الصحية، مما أدى إلى وفاته.

- **في 10 مايو :**قُتل المعتقل "أشرف محمد عثمان" (48 عامًا) من الغربية، بعد 10 سنوات من الاعتقال داخل سجن بدر 1. أُصيب بمرض السرطان منذ 3 سنوات، ولم يتم الإفراج عنه لتلقي العلاج أو توفير رعاية صحية مناسبة.

- **في 11 مايو :**قُتل المعتقل "زهري إبراهيم عبد الكريم الخولي" (58 عامًا) من المنيا، داخل سجن المنيا شديد الحراسة نتيجة سوء ظروف الاحتجاز والإهمال الطبي المتعمد.

- **في 19 مايو :**قُتل المعتقل "صادق عبد الرحمن صادق الشرقاوي" (74 عامًا) من القاهرة، ومن رواد تعريب الحاسب الآلي. اعتُقل في ديسمبر 2020، وتُوفي في سجن العاشر من رمضان نتيجة سوء ظروف الاحتجاز والإهمال الطبي المتعمد.

- **في 18 مايو :**قُتل المعتقل "هشام محمد أحمد رضوان"، مدرس رياضيات، من المنيا، معتقل منذ عام 2016 وتم اتهامه في قضايا عسكرية. تُوفي في سجن المنيا الجديد نتيجة سوء ظروف الاحتجاز والإهمال الطبي المتعمد.

- **في 8 يونيو :**قُتل المعتقل "محمد عسكر" (40 عامًا) من القليوبية، داخل سجن جمصة بعد تعرضه لأزمة قلبية.

- **في 18 يونيو :**قُتل المعتقل أ.د/ "سمير يونس صلاح" (67 عامًا)، أستاذ جامعي وداعية، من كفر الشيخ، داخل مستشفى دمنهور بعد نقله من سجن الأبعادية بدمنهور إثر تدهور حالته الصحية. وقد تم ترحيله من الكويت إلى مصر قبل عدة سنوات.

- **في 21 يونيو :**قُتل المعتقل "أحمد يوسف عبد اللاه الصياد" (40 عامًا)، تاجر، من المنيا، داخل محبسه بسجن بدر 1. وقالت أسرته إن الحالة التي شاهدوا بها جثمانه تشير إلى أن الوفاة غير طبيعية، سواء على صعيد اللون والكدمات ووجود آثار على الجلد، وأيضًا الهيئة العامة للجثمان.

- **في 16 يوليو :**قُتل المعتقل "محمد فاروق حسين" (49 عامًا) من محافظة الشرقية، داخل قسم شرطة الزقازيق، بعد أن تعرض لأزمة صحية داخل محبسه. رفض القسم تحويله للمستشفى إلا بعد ضغط من المحبوسين معه، ولكن تم نقله متأخرًا.

- **في 16 يوليو :**قُتل المعتقل "يوسف محمد" (33 عامًا) داخل قسم عتاقة بالسويس، جراء الإهمال الطبي بعد إصابته بالحمى. وقد تم القبض عليه بأيام قليلة في أحد الأكمنة نتيجة مشادة كلامية مع ضابط شرطة.

- **في 25 يوليو :**قُتل المعتقل "محمد زكي" من الشرقية، داخل زنزانته بعنبر الإيراد في سجن الوادي الجديد. تدهورت حالته الصحية نتيجة تعرضه لحملات تعذيب وظروف احتجاز كارثية، كما تعرض للإهمال الطبي المتعمد ولم يتلقَ أي مساعدات طبية أو صحية. اعتُقل في 2015 وحُكم عليه بالسجن المؤبد في القضية المعروفة إعلاميًا بخلية حلوان.

- **في 29 يوليو :**قُتل المعتقل "أسامة عامر" (48 عامًا) من مدينة سوهاج. اعتُقل يوم 18 يوليو 2024، وتعرض لأزمة صحية أثناء احتجازه بمعسكر قوات الأمن بمحافظة سوهاج، حيث تركته قوات الأمن يصارع المرض ولم تقدم له الرعاية الصحية.

- **في 20 أغسطس :**قُتل المعتقل "حسن إبراهيم غمري" من الشرقية، داخل مستشفى سجن برج العرب بعد تدهور حالته الصحية. كان مصابًا بالتهاب في الكبد وتفاقم المرض بسبب ظروف الحبس السيئة وغياب الرعاية الصحية، مما أدى إلى حدوث فشل تام في جميع أعضاء الجسم وتسبب في وفاته.

- **في 20 سبتمبر :**قُتل المعتقل "طارق طه عبد السلام أبو العزم" (53 عامًا) من الغربية، داخل سجن الوادي الجديد، حيث أصيب بارتفاع في درجة الحرارة أدى إلى دخوله في غيبوبة كاملة. لم يتم نقله إلى المستشفى ولم يتم إخراجه من الغرفة إلا بعد أن فارق الحياة. تعرض طوال فترة حبسه للتعذيب والتغريب.

- **في 2 أكتوبر 2024 :**قُتل المعتقل "مجدي محمد عبد الله" (65 عامًا) من المنيا، داخل محبسه بسجن المنيا. حُكم عليه بالسجن خمس سنوات.

- في 3 أكتوبر قتل المعتقل "عبد الله زين العابدين" (70 عاماً) داخل محبسة بسجن بدر نتيجة الإهمال الطبي المتعمد و الحرمان من الرعاية الصحية بعد اعتقال دام قرابة 5 سنوات والدكتور زين العابدين هو الأمين الأسبق لنقابة الصيادلة.

- **في يناير 2024 :**أصيب المعتقل بجلطة في القدم، نُقل على إثرها إلى مستشفى سجن المنيا، وهناك تدهورت حالته وأصيب بجلطة أخرى في المخ نتج عنها شلل نصفي.

- **في 11 أكتوبر 2024 :**قُتل المعتقل "أحمد عبد الله أمام" بعد ذهابه يوم 11 أكتوبر للمتابعة في مقر الأمن الوطني بالإسكندرية، حيث تم احتجازه حتى الساعة 12 بعد منتصف الليل. ثم اتصل بوالدته ليخبرها بخروجه، لكنه وقع مغشيًا عليه أمام فرع الأمن الوطني وتم نقله إلى المستشفى، إلا أن إدارة المستشفى لم تستطع إسعافه.

- **في 6 نوفمبر 2024 :**قُتل المعتقل "إيهاب مسعود إبراهيم جحا" (51 عامًا)، من الغربية، العضو السابق في حزب الاستقلال، داخل سجن بدر، بعد تعرضه لجلطة في القلب دون تلقي أي مساعدة طبية.

الاستغاثات الواردة من السجون:

في عام 2024، تلقينا العديد من الرسائل والاستغاثات من مختلف السجون تضمنت شكاوى من سوء الأوضاع والانتهاكات الجسيمة. وفيما يلي بعض منها:

1. **في يناير :**تم تسريب رسالة من داخل سجن بدر 3، حيث هدد معتقلو السجن بالتصعيد والإضراب الشامل بسبب منع الزيارة والتنكيل بهم. ذكر المعتقلون أنهم يتعرضون للحرمان من أبسط حقوقهم، بما في ذلك التواصل مع ذويهم عن طريق الزيارات أو الرسائل، حيث تمنع إدارة السجن دخول أو خروج الرسائل للاطمئنان على عائلاتهم. كما يمنعون من التريض والتعرض لأشعة الشمس.

كما وردت استغاثة من أسرة المعتقل "عبد الله الطباخ"، المحتجز بسجن "بدر 1"، تفيد بحرمانه من الرعاية الصحية الضرورية رغم معاناته من سرطان الدم. يُذكر أنه محبوس احتياطيًا منذ نوفمبر 2021، وترفض إدارة السجن تلقيه العلاج في أي مستشفى أورام تخصصي.

2. **في مارس :**وردت استغاثة من والدة المعتقل "أحمد الوليد" تتحدث عن تدهور حالته الصحية داخل محبسه بسجن وادي النطرون. قالت والدته: *"إنه يشعر بالدوخة وانعدام التوازن، واكتشفوا وجود كيس سائل في المخ. قالوا إنهم سيجرون له عملية، ولكن هذا الكلام مر عليه أكثر من سنة دون استجابة. حالته تزداد سوءًا، لم يعد يستطيع الأكل أو الكتابة بيده اليمنى، وبدأ الآن يعاني من مشكلة في الرؤية حيث يرى الأشياء مزدوجة".*

3. **في أبريل :**تلقينا رسالة مسربة من سجن المنيا شديد الحراسة 1 (تأهيل وإصلاح 2) تحكي عن انتهاكات جسيمة تحدث داخل السجن، تضمنت: *"الذي يحدث كالآتي بمعرفة من السجن: هناك شخص مجرم يُدعى أو يُلقب بـ(حمادة 300) يسيطر على الغرفة وله عدة معاونين (حوالي 5 أو 6 أشخاص) يشكلون عصابة. هذا الشخص شاذ، وتستخدمه الإدارة كوسيلة عقاب وتكدير للسجناء الجنائيين. إذا أرادوا معاقبة أحدهم، يدخلونه بالقوة إلى هذه الغرفة حيث يتعرض للضرب والتعذيب الذي يصل إلى الاغتصاب. الغرفة تحمل الرقم 40 في عنبر 5، وكل هذا يحدث تحت عين الإدارة".*

الجرائم المذكورة تتم تحت إشراف:

- **رئيس المباحث: أحمد صدقي**
- **المأمور: أحمد الخولي**
- **معاون المباحث: خالد أبو ستيت**
- **بلوكامين المباحث: محمد قطب ومعاونين من المخبرين**

الوضع مستمر حتى هذه اللحظة.

يرجى نشره في أكثر من مكان لعل وعسى يقف هذا الظلم

"في شهر أبريل، رسالة من أهالي المعتقلين في تظاهرات فلسطين:

"مساء الخير عليكم جميعًا. نحن أهالي قضايا دعم فلسطين، أرقامها (2635، 2468، 2469) لسنة 2023. يوم 20 أكتوبر 2023 تم القبض على ذوينا، ولحد دلوقتي لم يخرجوا. منهم من تم القبض عليه عشوائيًا، ومنهم من تم القبض عليهم في المظاهرات التي دعا لها سيادة الرئيس. ولا يوجد أحد فيهم قد كسر أو خرب أو ارتكب فعلًا يهدد سلامة المواطنين أو المنشآت العامة، ولا رفعوا أي لافتات تحمل إساءة لأي شخص أو مؤسسة. كل ما فعلوه هو أنهم مثل كل المصريين، مؤيدون للقضية الفلسطينية وداعمون للشعب الفلسطيني، وهذه لا يمكن أن تكون جريمة أبدًا.

اضـطررنا للحديث لأننا عندما وجدنا أن هناك مسـاحة لبعض من تم القبض عليهم مثل ذويهم، خرجوا، قررنا أن نتكلم ونقول لكل المسـؤولين بكل هدوء إننا تعبانين وبنتألم لحبسـهم. على أمل في الله، ثم في حضـراتكم أن يكون هناك نظرة لنا ولذوينا ليخرجوا كما خرج الآخرون. وقد حدث هذا مع مجموعتين تم القبض عليهم بسـبب مشـاركتهم في وقفات للتضـامن مع أهل فلسطين ومع ما يحدث لهم، والمعاناة التي يعيشونها، وكذا مع القضية الفلسطينية. وكان ما حدث بدوافع إنسانية صادقة، وكان هناك قرارات من النيابة بإخلاء سبيلهم بعد عرضهم على النيابة مباشرة.

لذلك، نحن أهالي المحبوسين على خلفية مشاركة ذويهم في وقفات للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نناشد النيابة العامة وكافة الجهات المعنية بمراجعة أمرهم وإخلاء سبيلهم أسوة بمن تم إخلاء سبيلهم".

"في شـهر أبريل، اسـتغاثات من أهالي المعتقلين بمركز شـرطة الإبراهيمية بسـبب ما يحدث لذويهم داخل المركز، حيث قامت قوات الأمن بمركز شرطة الإبراهيمية بقيادة مأمور المركز ويدعى العقيد "حازم مباشر" ونائب المأمور ويدعى "الرائد حسام"، ومعهم مخبر الأمن الوطني "محمد ثروت" ومخبرين المباحث، باسـتدعاء قوة ضـاربة قامت بالتعدي بالضـرب على المعتقلين السـياسـيين المحبوسـين على ذمة القضـية رقم 7498 لسـنة 2024 مركز ديرب نجم، والموجودين أمانات بمركز شـرطة الإبراهيمية، وذلك بعد عودتهم من تجديد حبسـهم بنيابة الزقازيق الكلية يوم الأحد الموافق 2024/4/7. تم الاعتداء عليهم من الساعة 1:30 ظهرًا حتى 10:00 مساءً، وأحدثوا بهم إصابات شديدة حيث قاموا بضربهم بالعصي بعد تقييدهم بالكلبشات من الخلف، محدثين إصـابات خطيرة جدًا وصـلت إلى اشـتباه في كسـور وكدمات شـديدة في جميع أنحاء أجسـادهم، مما اسـتدعى عرضـهم على المستشفى، لكن مأمور المركز رفض ذلك، مما أدى إلى إضـرابهم عن اسـتلام التعيين الخاص بهم. ومن ضـمن المعتقلين الذين تعرضوا للضرب وأحدثت بهم إصابات شديدة كلا من:

- المهندس أحمد محمد عبد الغني
- الدكتور أمجد صابر
- الأستاذ وجدي الهواري
- الشيخ أحمد محمود إسماعيل
- الأستاذ عبد العزيز علي الشافعي
- الأستاذ حماده خضري
- الأستاذ علي السيد سعد

وعلم الأهالي بعرض المعتقل الشيخ أحمد محمود إسماعيل على المستشفى بسبب سوء حالته الصحية نتيجة الضرب المبرح وما أصابه.

في شهر أبريل، هدد المعتقلون في سجن وادي النطرون القديم (1) تأهيل 10 بالدخول في إضراب عن الطعام بسبب ممارسات رئيس المباحث أحمد الشـنديدي بمنعهم من الذهاب إلى المسـتشـفى، والتريض، والتضـييق على الزيارات، ومنع دخول الأدوية، ومنع الخروج إلى المستشفى لإجراء العمليات، ومنع دخول المياه، مما تسبب في حدوث فشل كلوي لكثير من المعتقلين. وقد بدأ معتقلو سجن وادي النطرون أول خطوات الإضراب وامتنعوا عن استلام الخبز، وسيتجهون للتصعيد إلى أن يصلوا لإضراب كلي عن الطعام إذا لم يتم تنفيذ مطالبهم.

في شهر يونيو، تم نشر بيان من أسرة الدكتور محمد علي بشر بشأن الأنباء الواردة عن إجرائه لعملية استئصال إحدى الكليتين. وحاولت الأسرة والمحامون الحصول على معلومات إضافية حول حالته الصحية التي استدعت إجراء مثل هذه العملية، لكن لم تجد إجابة شافية، خاصة أنه منذ أكثر من سبع سنوات انقطعت عنه الزيارة بشكل كامل".

"بتاريخ 23 سـبتمبر 2024، أصـدرت أسـرة الدكتور محمد علي بشـر بيانًا بخصـوص قرب انتهاء محكوميته، طالبت فيه بالإفراج الصحي عنه لقضاء بقية المدة المحكوم عليه بها في بيته، وهي شهران لاستكمال علاجه. إذ تنتهي مدة الحبس القانونية في القضية رقم 64 لسنة 2017 شمال العسكرية في 20 نوفمبر 2024، وليس مطلوبًا على ذمة أية قضايا أخرى.

وأعربت الأسـرة عن بالغ قلقها إزاء العمليات الجراحية التي أجراها خلال الأعوام السـابقة، إذ لم يُسـمح لها بزيارته أو معرفة حالته الصـحية، التي تتطلب رعاية ومتابعة دقيقة خاصـة بعد اكتشـاف ورم واسـتئصـال إحدى كليتيه في آخر عملية جراحية أجراها.

وأكدت الأسـرة أنها تقدمت بعدة بلاغات للمجلس القومي لحقوق الإنسـان ومكتب النائب العام من أجل السـماح بزيارته ومعرفة وضعه الصحي، وطالبت بالإفراج الصحي عنه، لكنها لم تتلقَ أي ردودًا إيجابية حتى تاريخه.

في شـهر يونيو، وردت رسـالة من سـجن بدر تؤكد استمرار الإضـراب بسـبب استمرار الانتهاكات. وقد التقى عدد من المعتقلين المضـربين بمسؤولي الأمن الوطني بسـجن بدر في إطار طلب الأمن لهم بإنهاء الإضـراب. وعلى إثر اجتماع عدد من المعتقلين المضـــربين بســـجن بدر 1 بمســـؤولي الأمن الوطني لبحث كيفية إنهاء الإضـــراب، فقد تقدموا بمقترح لتكوين لجنة من عدة شخصيات؛ الأول ضابط ممثل عن جهاز الأمن الوطني، الثاني نائب من مجلس الشعب من المسؤولين عن ملف حقوق الإنسان داخل المجلس، الثالث من ممثلي منظمات حقوق الإنســـان، الرابع عضـــو من لجنة الحوار الوطني، والخامس محامي حر من المهتمين بملف قضـايا المعتقلين السـياسـيين. وتقوم هذه اللجنة بفحص ومناقشـة ملفات قضـايا المعتقلين، وتدابير أي آلية لإخلاء سـبيلهم، خصـوصًـا أن كثيرًا منهم قد تجاوزوا المدد المنصـوص عليها قانونًا. لاقى هذا الاقتراح رفضًـا مطلقًا من جانب ممثل الأمن، مع التوضـيح للمعتقلين المضـربين أن عمل لجنة الحوار الوطني لا يشـمل أمثالهم من المعتقلين السـياسـيين، وعدم انطباق النص القانوني الخاص بالحبس الاحتياطي ومدته القصوى عليهم لكونهم معتقلين سياسيين وليسوا جنائيين. وقد صاحب الرفض كذلك تأكيد على أن إخلاء سـبيل أي شـخص لن يمنع إعادة تدويره على قضـايا أخرى. وقد رد المعتقلون المضـربون على ذلك بالتأكيد على استمرارهم في الإضراب بالرغم من التهديدات لهم بالعقاب، والوضع في التأديب والتغريب من السجن.

في شهر أغسطس، وردت استغاثة من سجن العاشر من رمضان للنساء بشأن الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها المعتقلات. وتوضح ممارسات السلطات الأمنية في السجن المهينة والخطيرة والتي تصل إلى التعذيب الممنهج، حيث تضمنت الاستغاثة:

أ / **اختلاط المعتقلات السياسيات بالجنائيات** بحيث يتم توزيع المعتقلات السياسيات على غرف مشتركة مع سجينات جنائيات متهمات بجرائم قتل وسـرقة وتعاطي وبيع المخدرات، مما يتعرضـن معه لإهانات لفظية وتهديدات مسـتمرة، مما يزيد من سـوء وضعهن النفسي ويعرض حياتهن للخطر .

ب / السيطرة الداخلية للسجن بواسطة سجينات جنائيات حيث تقوم "المسيرات" بمعاملة سيئة للمعتقلات السياسيات، وتعتمد السـلطات على هذه السـجينة وأعوانها في إدارة الزيارات والجلسـات والمسـتشـفى، مما يعرض المعتقلات لمزيد من الابتزاز البدني والنفسي.

ج / العقوبات والتأديب التعسـفي: تُعاقب المعتقلات السـياسـيات بشـكل تعسـفي على أي اعتراض أو خلاف مع السـجانات أو السـجينات الجنائيات، وتشـمل العقوبات التكديس في الحجرات، الحبس الانفرادي لفترات طويلة، والنقل إلى سـجون بعيدة مثل سجن الوادي الجديد.

د / القيود الصـارمة والممنوعات: تُفرض قيود شـديدة على المعتقلات تشـمل منع الصـلاة الجماعية، قيام الليل، السـحور بعد وقت معين، قراءة القرآن بشـــكل جماعي، دخول الكتب (ما عدا الروايات الهابطة)، التصـــنيع، النقل إلى ســـجون أخرى، والزيارات الداخلية. يتم تطبيق هذه القيود بشكل انتقائي ضد المعتقلات السياسيات.

هـــ / الحرمان من الرعاية الصحية: تُمنع المعتقلات من الحصـول على الرعاية الطبية اللازمة، ويتم نقلهن إلى المسـتشـفى بوسـائل غير إنسـانية ومعاملة سـيئة، يُفرض عليهن ارتداء الكلبشـات خلال النقل، ويتعرضـن للإهانة من قبل المرافقين الطبيين والأمنيين.

و / ضـيق وقت الزيارة: يتم تقليل وقت زيارة المعتقلات السـياسـيات من 15 دقيقة إلى نصـف سـاعة فقط، بينما تحصـل السجينات الجنائيات على زيارات أطول تصل إلى ساعتين، ويبقى أهالي المعتقلات السياسيات في الشمس لفترات طويلة

ن / التريض المحدود: يُسمح للمعتقلات بالتريض لمدة ساعة واحدة فقط أمام الحجرات، دون تعريضهن لأشعة الشمس، ويُسمح بالتريض في الشمس لمدة نصف ساعة كل 15 يومًا أو أكثر.

س / التفتيش المهين: تتعرض المعتقلات لتفتيش مهين قبل الزيارات، حيث يتم انتهاك حرماتهن بذرائع مختلفة.

ص / مصادرة الممتلكات: عند التفتيش في الحجرات، يتم مصادرة ممتلكات المعتقلات السياسيات بما في ذلك المسموح بها، مما يؤدي إلى تدهور حالتهن النفسية.

ع / الضغوط النفسية المستمرة: تعاني المعتقلات من ضغوط نفسية شديدة نتيجة الإهانات والتهديدات المستمرة، ما يؤدي إلى تدهور حالتهن النفسية والعقلية.

ل / التأثير السلبي للعزل والحبس الانفرادي: يؤثر الحبس الانفرادي والعزل المستمر على الحالة النفسية للمعتقلات، مما يزيد من معاناتهن.

في شهر أغسطس، وردت رسالة مسربة واستغاثة من سجن الوادي الجديد تنقل معاناة المعتقلين من:

- صعق بالكهرباء وضرب وتجريد للملابس.
- حبس انفرادي لمدة لا تقل عن 6 شهور.
- التكدس في الزنازين دون أدوات نظافة.
- المنع من التريض.
- انتشار الحشرات والأمراض لسوء التهوية.
- الخروج من الزيارة مكبل اليدين ومعصوب العينين.
- الزيارة لا تتعدى 7 دقائق من خلف الأسلاك.

في شهر أغسطس، وردت استغاثة من معتقلي سجن وادي النطرون بسبب الانتهاكات التي يتعرضون لها داخل السجن. وعلى مدار 3 شهور، تقوم قوات الأمن باقتحام الزنازين بشكل مرعب وبطريقة همجية، مما أصاب بعض مرضى القلب بصدمات نُقلوا على أثرها إلى مستشفى السجن. وتقوم قوات الأمن بتكسير محتويات الغرفة وتجريد المعتقلين من ملابسهم وفراشهم وسرقة أمتعتهم الخاصة "تحت رعاية ضباط الأمن الوطني" على مدار اليوم، ويتم تهديد المعتقلين بالتغريب إلى سجن الوادي الجديد عند اعتراضهم على طريقة التعامل غير الآدمية.

وردت يوم 5 سبتمبر استغاثة من سجن أبو زعبل تكشف عددًا من التجاوزات والانتهاكات بحق المعتقلين وذويهم التي تتم بأوامر من ضابط الأمن الوطني محمود صلاح المسؤول عن كل ما يتعلق بالمعتقلين السياسيين. ويشرف على تنفيذ هذه الانتهاكات رئيس مباحث السجن الضابط محمد الشوربجي، بمساعدة عدد من الضباط والأمناء، الذين يقولون: "إحنا بننفذ الأوامر والتعليمات" عند الاعتراض على طريقة التفتيش والتعامل أثناء الزيارات، ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى التحرش الجنسي ببعض الزائرات. ومن أبرز الانتهاكات :أ- الانتهاكات المتعلقة بالزيارة الشهرية: تفتيش وإهانة الزائرين، حيث يتم تفتيشهم ذاتيًا وبطرق مهينة تشمل التحرش الجنسي ببعضهم، كما يتم تفتيش الزيارة وبعثرة محتوياتها، ورفض إدخال الكثير منها، رغم أنها غير محظورة .ب- التريض: الوقت المتاح للتريض غير كافٍ بالنسبة لعدد المعتقلين، مع عدم توفر أماكن مناسبة للمشي أو التريض .ج- حياة وصحة المعتقلين في خطر: حيث يعاني المعتقلون من ارتفاع أعداد المصابين بأمراض صدرية وحساسية وأمراض جلدية نتيجة الروائح الكريهة المنبعثة باستمرار من مصنع أبو زعبل للأسمدة والمواد الكيميائية القريب من السجن، بالإضافة إلى الدخان الكثيف الناتج عن الحرائق في مقالب القمامة المنتشرة في المنطقة. وتزداد معاناة المعتقلين في فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة، خاصة في ظل انعدام وسائل الأمان والسلامة داخل السجن، مما يزيد من معاناة المعتقلين، وخاصة كبار السن الذين يعانون من أمراض صدرية وحساسية وأمراض جلدية معدية .د- حملات التفتيش المتكررة ومصادرة المتعلقات الشخصية: يعاني المعتقلون السياسيون من عمليات التفتيش المتكررة ومصادرة متعلقات المعتقلين الخاصة بأوامر مباشرة من ضابط الأمن الوطني، ويتم تجريد المعتقلين من متعلقاتهم التي سُمح بدخولها في الزيارات أو التي تم شراؤها من الكانتين، حيث يتعرضون للابتزاز المادي بسبب حاجتهم إلى مستلزمات النظافة الشخصية والعامة التي تُباع بأسعار مرتفعة وجودة رديئة.

وردت يوم 16 سبتمبر استغاثة تفيد قيام قوات الأمن بسجن برج العرب بإجبار زوجات وبنات المعتقلين على خلع ملابسهن أثناء التفتيش قبل الدخول للزيارة، وتحديدًا في عنبر 21، حيث تعرضت أسرة المعتقلين "حسين البحار" و"عبد الرحمن أحمد"

خلال الزيارة لتفتيش مُذِل وغير أخلاقي من قبل نساء الأمن، وتم إجبار أحد أفراد الأسرة على خلع ملابسها، في حادثة ليست هي الأولى التي يتعرض لها الأهالي من هذا النوع من الإهانة. وعندما أبدى أحد المعتقلَيْن رد فعل غاضب نتيجة لما حدث مع أسرته، حدثت مشكلة مع ضابط الأمن الوطني "حمزة المصري" الذي لم يتوانَ في تنكيله، ففرض عقابًا جماعيًا على المعتقلين في العنبر بأكمله بقطع الكهرباء عنهم لمدة 8 ساعات يوميًا، مما أدى إلى حالات اختناق بين المعتقلين كبار السن. ولم يكتفِ بذلك بل تم تفريق المعتقلين في الغرف وتوزيعهم على عنابر السجناء الجنائيين. وقد رفض سبعة معتقلين الخضوع لهذه الانتهاكات وحاولوا إنهاء حياتهم، مما يعكس حجم اليأس والظلم الذي يعانونه.

وردت يوم 20 سبتمبر استغاثة بشأن تدهور الحالة الصحية للمعتقل محمد وسام عبد العزيز، طالب بكلية الهندسة، البالغ من العمر 32 عامًا، والمحتجز في سجن برج العرب. تم القبض عليه عام 2014 ومحكوم عليه بالسجن لمدة 18 عامًا، وهو مصاب بمرض "الصفراء الانسدادية" (ضيق خلقي في القناة المرارية الرئيسية "قطرها أقل من الطبيعي") مما يتسبب في ارتفاع نسبة الصفراء في الدم. ومنذ أن تم القبض عليه وهو يتعرض للإهمال الطبي.

وردت يوم 22 سبتمبر الاستغاثة الثانية خلال نفس الشهر من سجن برج العرب تفيد ممارسة انتهاكات بحق المعتقلين السياسيين حيث يخضعون منذ يوم 12 سبتمبر لتعذيب نفسي ممنهج وعنف شديد، حيث لجأ ضابط الأمن الوطني "حمزة المصري" إلى إجراءات قمعية دون وجه حق، تلاها تغريب العشرات من المعتقلين إلى سجون مجهولة حتى الآن. كما تم تقليص حقوق المعتقلين بشكل غير قانوني، حيث تم منعهم من التريض، بالإضافة إلى تقليص وقت الزيارة إلى الحد الأدنى ومنع دخول العديد من المستلزمات الضرورية، بما في ذلك الأدوية التي يحتاجها المرضى، مما يعرض حياتهم للخطر. كذلك تم قطع الكهرباء بشكل متكرر عن الزنازين، مما تسبب في حالات اختناق وإغماء لعدد من المعتقلين المرضى، الذين يعانون من ظروف صحية مزمنة. اقتحام الزنازين وتجريد المعتقلين من متعلقاتهم الشخصية، بما في ذلك الطعام والأدوية التي يحتاجون إليها، بالإضافة إلى نزع البطاطين، دفع ذلك عددًا من المعتقلين إلى محاولة الانتحار، وبدلاً من منحهم الرعاية المناسبة تم إيداع عدد منهم زنازين التأديب، وقد دخل باقي العنبر في إضراب مفتوح احتجاجًا على سوء المعاملة، ورفض استلام التعيين وكذلك الامتناع عن الخروج للزيارة.

وردت يوم 27 سبتمبر استغاثة من أسرة المعتقل محمد نجم علي محمد بدر، البالغ من العمر 39 عامًا والمحتجز في سجن جمصة شديد الحراسة 4، تضمنت نداءً إنسانيًا عاجلًا للجهات المختصة لإنقاذه من الانتهاكات التي يتعرض لها داخل السجن، حيث يتعرض لاعتداءات جسدية ونفسية متكررة على يد نائب مأمور السجن الضابط محمد الهادي ومسؤول السجن وعدد من المساعدين التابعين لهما، مما أدى إلى تدهور حالته الصحية بشكل ملحوظ، حيث أصبح غير قادر على الوقوف نتيجة التعذيب المستمر، وبسبب الضغوط النفسية والجسدية الشديدة التي يعاني منها، حاول إيذاء نفسه عدة مرات، منها محاولة حرق ذراعه الأيسر وكسر قدمه اليسرى في محاولة يائسة للهروب من الأذى المستمر. وقد قدمت أسرته بلاغًا رسميًا، داعيةً إلى اتخاذ إجراءات فورية لوقف ما يتعرض له من أذى وضمان حقه في الأمان.

وردت يوم 30 سبتمبر استغاثة من أسرة المعتقل الشاب إسماعيل علاء عبد العظيم توفيق، 24 عامًا، من مركز الفشن بمحافظة بني سويف، المحتجز في سجن ليمان المنيا. حيث تم عزله في الحبس الانفرادي بعد تدهور حالته الصحية نتيجة إصابته بمرض الدرن أثناء وجوده في محبسه بليمان المنيا. وقد قامت إدارة السجن بعزله بدلاً من نقله إلى مستشفى متخصص لتلقي العلاج.

يؤكد الأهالي إصابة عدد من السجناء بمرض الدرن، حيث يتم نقل العدوى في ظل غياب معايير الصحة والأمن والسلامة داخل السجن. كما أفاد السجين المريض في آخر زيارة لأسرته بأن "إدارة السجن رفضت الاعتراف بإصابته بالدرن لعدة شهور، حتى تدهورت حالته الصحية وعندها تم عزله". شهادات أخرى أوضحت أن تقاعس إدارة السجن عن اتخاذ الإجراءات الضرورية لعلاج المصابين وتركهم في غرفهم أدى إلى إصابة بعض السجناء، وسط تجاهل الإدارة. على مدار الشهور الماضية، تقدمت أسرة السجين بعدة بلاغات رسمية، من بينها بلاغ في نيابة المنيا بمجمع محاكم المنيا لإبلاغ السلطات بحالة نجلهم والمطالبة بسرعة علاجه، ولكن دون جدوى.

وردت يوم 2 أكتوبر رسالة استغاثة من أهل المعتقل "السيد السيد سليمان سليمان"، بعد فقدان بصره بسبب الإهمال الطبي داخل السجون. وقالت زوجته: "زوجي منذ شهرين تقريبًا ذهب إلى مستشفى المنيل ليجري عملية في إحدى عينيه التي كان فيها أمل في أن يرى بها لإزالة المياه البيضاء وتصحيح مشاكل الشبكية، والعين الثانية من الإهمال في معالجتها لأكثر من سنتين، والطبيب قال له مفيهاش أمل". وأضافت: "الدكتور بدلًا من أن يعالج زوجي تسبب في إفقاد بصره.

وردت يوم 11 أكتوبر رسالة استغاثة من المعتقلين بسجن بدر 3 بسبب استمرار التفتيش والتضييق على الزيارات وتجريد غرف الاحتجاز. وقد تصاعد غضب المعتقلين، ومع التهديد بالإضراب الجماعي الشامل ردًا على التفتيش والتضييق على الزيارات والتجريد الواسع لغرف الاحتجاز، حيث تواصل إدارة السجن اتباع سياسة التجويع والتضييق والحصار غير الإنسانية وغير الآدمية ضد المعتقلين السياسيين المحتجزين. حيث تمارس السلطات حصارًا كاملاً من خلال حملات التفتيش والتجريد، إضافة إلى التشدد في السماح بالزيارات. وقد تصاعدت حملات التفتيش التي تقوم بها مصلحة السجون وإدارة السجن والتي بدأت يوم 23 سبتمبر 2024 وما زالت مستمرة حتى الآن. حيث تم تشديد القيود على الزيارات الشهرية وذلك على النحو التالي:

- منع دخول العديد من المستلزمات الأساسية والضرورية.
- السماح بإدخال وجبة واحدة فقط شهريًا لكل معتقل.
- لا يزال الكثير من المعتقلين محرومين من الزيارات.
- غياب تام لدور الرقابة والتفتيش التي يجب أن تتابع الأوضاع داخل السجون وأماكن الاحتجاز.
- إجبار المعتقلين على شراء احتياجاتهم من "كانتين" السجن بأسعار مرتفعة وجودة رديئة.
- **الإضراب عن الطعام** :في يناير 2024، دخل المعتقل أحمد عرابي في إضراب مفتوح عن الطعام بسبب ما يتعرض له من انتهاكات. وهو عضو حركة شباب من أجل العدالة والحرية، من أوائل الشباب المشاركين في "ثورة يناير 2011" المصابين في أحداثها، حيث فقد البصر بإحدى عينيه في أحداث "محمد محمود". بدأت معاناته مع الاعتقال سنة 2014 حيث اعتقل فيما أطلق عليه "مسيرة الاتحادية" وأفرج عنه بعدها بـــ 14 شهرًا بعفو رئاسي، ثم أعيد اعتقاله سنة 2016 حيث تعرض للاختفاء القسري لمدة 47 يومًا وأفرج عنه للمرة الثانية بعد 10 أشهر من الحبس. اعتقل للمرة الثالثة خلال عام 2022 وأخفي قسريًا لمدة أسبوعين وظهر بعدها في نيابة أمن الدولة وظهرت عليه بوضوح آثار التعذيب وتم التحقيق معه في القضية رقم 2094 بتهمتي الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، القضية التي لا يزال معتقلًا على إثرها إلى الآن. وبعد سنة وشهرين من الاعتقال التعسفي في حقه ومع انتهاء كل الحلول القانونية الممكنة وتعنت السلطات المصرية في الإفراج عنه، قرر الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام.

في شهر فبراير دخل معتقلو سجن وادي النطرون في إضراب جزئي عن الطعام بسبب ما يعانونه من انتهاكات معيشية داخل السجن، وقامت الأجهزة الأمنية بتغريب 20 معتقلًا إلى سجن المنيا، وسجن الوادي الجديد، كما غربت 6 منهم إلى سجن ليمان المنيا.

وقد تم رصد الانتهاكات التي تعرض لها المعتقلون حيث قامت إدارة السجن بالتالي:

- منع إدخال الملابس الشتوية والأغطية الكافية مما تسبب في إصابتهم بأمراض البرد والعظام.
- عدم السماح بدخول الأطعمة الكافية.
- عدم السماح بإدخال الأدوية اللازمة، وخاصة لكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة.
- مدة الزيارة لا تزيد عن 10 دقائق وتكون تحت المراقبة.
- حرمان المعتقلين من التعرض لأشعة الشمس لفترات طويلة مما تسبب في إصابتهم ببعض الأمراض الجلدية والنفسية.

في شهر أبريل دخل المعتقل أحمد محمد عبد الغني (37 عامًا) في إضراب مفتوح عن الطعام بسبب الانتهاكات التي تعرض لها داخل مركز شرطة الإبراهيمية بمحافظة الشرقية من ضرب وسحل ومعاملة غير آدمية تعرض لها هو ومعتقلون آخرون داخل المركز.

في شهر أغسطس بدأ الشيخ محمود شعبان إضرابًا مفتوحًا عن الطعام احتجاجًا على تدويره في قضية جديدة والانتهاكات بحقه داخل محبسه الانفرادي.

تفتيش سجون وتجريد وتغريب:

اقتحمت صباح يوم 10 مارس أعداد كبيرة من القوات الخاصة بسجن جمصة شديد الحراسة وهم يطلقون قنابل الغاز المسيل للدموع ويحملون العصي غرف المعتقلين بعنبر 6، وأطلقت قنابل الغاز، واعتدت على عدد كبير من المعتقلين بالضرب والسحل قبل أن تأخذ 10 من المعتقلين إلى خارج العنبر بالقوة، وصدر قرار بتغريبهم إلى سجون مختلفة كالتالي:

أ: تغريب حنظلة الماحي من محافظة دمياط، وأحمد حمزاوي من محافظة القاهرة، ومحمود عبد السميع الأسواني، والسيد الديب من محافظة الشرقية إلى سجن برج العرب بالإسكندرية، وتم استقبالهم بواسطة ضابطي الأمن الوطني بالسجن حمزة المصري وبصحبته مسجون جنائي يدعى "النجم"، واللذان أشرفا على وضعهم داخل غرف العزل لمدة أسبوع، ليتم تسكينهم في الحبس الانفرادي بعد ذلك ومنعهم من الزيارة.
ب: ترحيل ثلاثة معتقلين وهم: عبد العزيز، أحمد كامل (الشهير بأوكا)، وعيد إلى سجن وادي النطرون الجديد.
ج: أودعت قوات الأمن كلًا من: محسن جمال، محمد زكريا، ورضا توفيق غرف العزل قبل ترحيلهم في اليوم التالي إلى سجن المنيا شديد الحراسة بجنوب مصر.

في شهر مايو قامت إدارة سجن المنيا شديد الحراسة بتجريد المعتقلين من كل متعلقاتهم من ملابس وبطاطين وطعام، مع العلم أن كل ذلك تم شراؤه من كانتين السجن ولم يدخل في الزيارات أو تم تهريبه بطريقة غير قانونية، وتم منعهم من التريض ومنع دخول أي شيء في الزيارات لإجبارهم على شراء نفس المواد التي تم تجريدهم منها من كانتين السجن مرة أخرى.

المسؤول عن الانتهاكات التي يعاني منها المعتقلون هم:

- رئيس المباحث أحمد صدقي
- المأمور أحمد الخولي
- معاون المباحث خالد أبو ستيت
- بلوكامين المباحث محمد قطب

بتاريخ 2024/06/10 تم تغريب عشرات من المعتقلين من سجن بدر 1 إلى سجن المنيا وسجن الوادي الجديد عقابًا لهم على إضرابهم عن الطعام. وقد بدأ المعتقلون إضرابًا عن الطعام قبل التغريب بحوالي سبعة أيام بسبب المعاملة المهينة وسوء أوضاع الاحتجاز وتردي أوضاع الزيارة.

نساء تعرضن لانتهاكات:

المعتقلة أسماء ناجي المحبوسة في قسم العاشر من رمضان، تعاني من الحرمان من الرعاية الصحية رغم احتياجها لتدخل جراحي عاجل، وإجراء عملية فصل أوتار، فضلًا عن إصابتها بجرثومة المعدة، ويشكل الإهمال الطبي خطرًا على حياتها.

- كما جاء في الرسالة أن "أمن سجن القناطر يتعمد إيذاءنا، وقام بإطفاء فرحتنا بشهر رمضان وعيد الفطر بأن قام بعمل تجريدتين - حملة أمنية على العنابر - خلال الشهر، استولى خلالهما على كافة متعلقاتنا المدنية بداية من الفرش والملابس والطعام والأدوية."
- وتقول: "ظلّلنا خلال النصف الثاني من رمضان في حرمان كامل من كل ما يتعلق بالحياة المدنية والأطعمة الرمضانية على عكس ما تتمتع به السجينات الجنائيات، وأننا انتظرنا قدوم زيارة عيد الفطر لتعويض ما تم..."

السطو عليه خلال التجريدتين، إلا أننا فوجئنا بمنع الطعام إلا من كمية قليلة جدًا تكفي لوجبة واحدة، وبمنع الدواء كاملاً ودون إبداء سبب."
وجاء أيضًا في الرسالة: "تقدمنا بشكوى لإدارة السجن، فتم تسليط الجنائيات علينا لضربنا والتحرش بنا وسبنا وسرقة ما لدينا من نقود ومتعلقات، مقابل حصول الجنائيات على بعض المزايا كوجود هواتف محمولة معهن وغيرها من الأمور التي يحرموننا منها."

وأكدت أسـر المعتقلات في سـجن القناطر أنهم توجهوا أكثر من مرة إلى جهات حقوقية عديدة داخل مصـر، في محاولة منهم للتخفيف عن المعتقلات، إلا أنهم لم يجدوا أي اسـتجابة، بل إنه مقابل أي شـكوى من الأسـر كانت تتم زيادة القيود والانتهاكات بحق المعتقلات.

في شهر أبريل، ألقت الشرطة المصرية القبض على ماهينور المصري و15 آخرين منهم 10 نساء بسبب وقفة داعمة لفلسطين أمام مكتب الأمم المتحدة للمرأة، وتم التحقيق معهم في نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 1567 لسنة 2024 حصر تحقيق، والمعتقلات هن:

1- ماهينور المصري
2- رشا عزب
3- مي المهدي
4- إسراء يوسف
5- أسماء نعيم
6- لينا علي
7- فريدة الحفني
8- راجية عمران
9- لبنى درويش
10- إيمان عوف
11- هدير المهدوي

- في يوم 27 أبريل 2024، اقتحمت قوات الأمن منزل السيدة/ نجلاء فتحي زوجة الصحفي ياسر أبو العلا، واستولوا على الهواتف المحمولة وألقوا القبض عليها هي وشـقيقتها وشـقيقها، في حين أفرجوا لاحقًا عن شـقيقها. وفي شـهر مايو، ظهر الاثنان - السـيدتان/ نجلاء وأسـماء فتحي - في نيابة أمن الدولة العليا بعد 17 يومًا من الإخفاء القسـري. وقد كانت السيدة نجلاء قد تقدمت ببلاغات عدة تطالب فيها بالإفصاح عن مكان وسبب اعتقال زوجها الصحفي حتى قامت قوات الأمن باعتقالها.

- في 30 يونيو 2024، قامت قوات الأمن الوطني بمداهمة منزل دينا مصـطفى آدم زوجة مدرب المنتخب المصـري "حسـام حسـن" وإلقاء القبض عليها، وذلك إثر قيامها بمشـاركة منشـورات سـاخرة على مواقع التواصـل الاجتماعي انتقدت فيها آليات عمل الحكومة والنظام المصـــري والذي توافقت مع الذكرى الحادية عشـــر لأحداث 30 يونيو. وبتاريخ 1 يوليو 2024، أصـــدرت نيابة أمن الدولة العليا قرارًا بإخلاء ســـبيلها بكفالة مالية قدرها 10 آلاف جنيه مصري، وذلك بعد أن تم التحقيق معها في القضية رقم 2811 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا (بتهم الانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون ونشر أخبار كاذبة).

- في شـــهر يوليو، قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس الناشـــطة نيرمين حســـين المحبوســـة احتياطيًا على ذمة التحقيق رقم 65 لســـنة 2021 حصـــر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا. وكانت نيابة أمن الدولة قد قامت بالتحقيق معها عقب تدويرها بعد تعطيل تنفيذ قرار بإخلاء سبيلها في شهر يناير 2022 في القضية رقم 535 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا.

- اســـتمرار الانتهاكات بحق الســـيدة/ وردة جمعة، التي تعاني من الإهمال الطبي الشـــديد حيث تعاني من أورام على الرحم، المحبوسة على ذمة القضية رقم 855 لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا، ومحبوسة حاليًا بمركز الإصلاح والتأهيل بالعاشر من رمضان، ولا تتلقى أي رعاية طبية".

انتهاكات بحق مواطنين بسبب ارائهم السياسية

في شـهر مارس قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس 177 شـابًا لمدة 15 يومًا للمرة السـابعة على التوالي، وصـدرت قرارات تجـديـد الحبس، وتمـت بشـكـل إجرائي فقط دون تحقيقـات جـديـدة أو إخلاء سـبيـل أي من المتظـاهرين. وجاءت قرارات تجديد الحبس على ذمة 27 قضية منفصلة تم إعدادها، وتخص التظاهرات التي اندلعت يوم الجمعة 20 أكتوبر 2023 لنصرة غزة ودعم القضية الفلسطينية في 20 مدينة ومحافظة مصرية.

- **في شهر أبريل**، ألقت قوات الأمن القبض على كل من:
1- مصطفى أحمد
2- محمد عواد
3- عبد الكريم مجدي
4- ممدوح نوار
بعد مشاركتهم في وقفة للتضامن مع فلسطين أمام نقابة الصحفيين بالقاهرة.

- **في شهر أبريل**، قامت نيابة أمن الدولة العليا بالتحقيق مع عشرة معتقلين بتهمة التضامن مع شعب فلسطين في القضية 1277 لسنة 2024 أمن دولة عليا وهم:
1- أحمد عبد الكريم محمد أحمد
2- أحمد صبحي عبد الظاهر
3- وائل أحمد السيد محمد
4- طاهر جمال الدين عبد الرازق
5- محمود عبد الهادي عبد المجيد
6- مصطفى أحمد رمضان توفيق
7- عبد الكريم مجدي عبد الكريم
8- مصطفى نصر عبد السلام
9- محمد عبد التواب جمعة
10- عمر محمود عثمان أحمد

- **في شهر مايو**، قامت نيابة أمن الدولة العليا بالتحقيق مع الطالبين زياد البسيوني ومازن دراز في القضية رقم 1941 لسـنة 2024 حصـر تحقيق أمن دولة عليا، ووجهت النيابة لهما اتهامات بالانضـمام لجماعة إرهابية ونشـر أخبار وبيانات كاذبة، لقيامهما بتدشـين "حركة طلاب من أجل فلسـطين"، وقررت النيابة حبسـهما احتياطيًا على ذمة التحقيقات.

- **بتاريخ 01 / 06 / 2024**، قامت قوات الأمن بالقبض على 13 موظفًا بسبب وقفة على سلالم الصحفيين اعتراضًا على فصلهم، وتم إحالتهم إلى النيابة للتحقيق معهم في المحضر رقم 3506 لسنة 2024 جنح قصر النيل. ووجهت لهم تهمة التجمهر والتظاهر بدون تصـريح، ومن بين المقبوض عليهم: "سـيد محمد لطفي، وليد عبد السـلام، حسـام محمد، محمد أحمد يوسف، طارق حسين، باسم أحمد رشاد."

- **بتاريخ 16 يوليو 2024**، تم القبض على المواطن علاء طارق إبراهيم رجب "فني شـاشـات إلكترونية" الذي قام بنشر عبارات وصور وفيديو للسيسي على إحدى شاشات الإعلانات في منطقة فيصل، وبتاريخ 17 يوليو 2024، قامت نيابة أمن الدولة العليا بالتحقيق معه في القضية رقم 3529 لسنة 2024 حصر أمن دولة عليا - دون حضور محام -، ثم قررت حبسه احتياطيًا.

- **في شـهر أغسطس**، تم القبض على المهندس يحيى حسن وتلفيق قضـية له وحبسـه احتياطيًا على ذمة المحضـر رقم 3916 لسـنة 2024 حصـر أمن دولة، حيث تم القبض عليه أثناء اسـتقلاله سـيارة وهو في طريقه لحضـور ندوة بحزب تيار الأمل (أحمد الطنطاوي) وأثناء وقوف السيارة بالشارع فوجئ بعدد من الأشخاص يرتدون ملابس مدنية قاموا بإنزاله عنوة واختطافه.

- **في شهر أغسطس**، تم القبض على يوسف أحمد سالم إبراهيم علام الشهير بـــ "يوسف ريعو" (26 عامًا – طالب) من منطقة وسـط البلد بواسـطة أحد أفراد الأمن وتم ترحيله إلى قسـم شـرطة عابدين الذي تعرض فيه لانتهاكات من

بينها تعصيب عينيه والتحقيق معه بشكل غير قانوني من قبل ضابط الأمن الوطني، وتم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا على ذمة القضية رقم 3528 لسنة 2024 حصر أمن دولة عليا التي قررت حبسه احتياطيًا.

- **في شهر أغسطس**، اختفى المواطن "إبراهيم حسين محمد" من محافظة سوهاج بعد إخلاء سبيله من النيابة العامة حيث قضى أكثر من 8 سنوات داخل السجون المصرية. وبعد قرار إخلاء سبيله يوم 5 أغسطس 2024 لم يتم معرفة مكان احتجازه.

- **في يوم 21 أكتوبر**، تم القبض على الخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق، 67 عامًا، من منزله ومصادرة كتبه واللاب توب الخاص به، ونشرت زوجته على حسابها الشخصي "أن قوات الأمن اصطحبت زوجها دون أن يتمكن من الحصول على علاجه الخاص به ولم يتمكنوا من معرفة سبب اعتقاله، ثم ظهر في نيابة أمن الدولة العليا التي قررت حبسه احتياطيًا بعد توجيه اتهامات له بالانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار ومعلومات كاذبة، وإساءة استخدام مواقع التواصل "الاجتماعي بسبب مقالاته التي نشرها على صفحته الشخصية على فيسبوك التي تتضمن انتقادات لاذعة للسيسي.

انتهاكات قانونية بحق المواطنين (التدوير نموذجًا)

في شهر مارس تم عمل محضر من نوعية المحاضر المجمعة يحمل رقم 116 بقسم ثان العاشر من رمضان حيث تم التحقيق مع عدد 3 معتقلين بنيابة الزقازيق الكلية وهم:

1. سعيد إبراهيم حسين بغدادي
2. خالد محمد محمد حسن
3. محمد خليل فاقوس

تم تدوير 6 معتقلين على محضر يحمل رقم 49، وهم:

1. معاذ السيد محمد علي الغندور (فاقوس)
2. عمر كيلاني عبد القادر (فاقوس)
3. عبد الغفار عبد القادر عبد الغفار (العاشر)
4. محمد سعد محمود عطية (العاشر)
5. إبراهيم سعد محمود عطية (العاشر)
6. أشرف جمعة محمد إبراهيم (منيا القمح)
7. عبد الرحمن كيلاني عبد القادر (فاقوس)

تم إيداعهم معسكر قوات أمن العاشر من رمضان.

- تم تدوير المعتقل طارق سعيد عبد الحميد بهنسي على ذمة المحضر المجمع رقم 48.
- في شهر سبتمبر تم تدوير المعتقل "محمد حسين الجنايني"، 26 عامًا، على ذمة قضية جديدة، حيث قامت قوات الأمن بالقبض عليه بتاريخ 21 أغسطس 2021 وتم إخفاؤه قسريًا ثم ظهر على ذمة قضية أخرى، وبعد فترة حصل على إخلاء سبيل تم إخفاؤه قسريًا مرة أخرى، ثم صدر قرار من محكمة الجنايات بالإسماعيلية بإخلاء سبيله، فقام الأمن الوطني بإعادة تدويره مرة أخرى.
- **بتاريخ 10 نوفمبر 2024** تم تدوير السيدة/ وردة جمعة - استمرارا للانتهاكات بحقها، حيث تم تدويرها على قضية ثالثة تحمل رقم 305 لسنة 2022 حصر أمن الدولة العليا. وقد ألقت قوات الأمن الوطني القبض عليها في أغسطس 2019، ثم عُرضت على نيابة أمن الدولة العليا - بعد اختفائها قسريًا لمدة أربعة أيام - في القضية رقم 1235 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا. وفي سبتمبر 2020 قررت محكمة جنايات القاهرة إخلاء سبيلها ولم يتم تنفيذ القرار، وتم تدويرها على ذمة القضية التي تحمل رقم 855 لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا.
- **بتاريخ 18 نوفمبر 2024** تم استدعاء المحامية هدى عبد المنعم، والمحتجزة بسجن العاشر من رمضان، للتحقيق معها على ذمة قضية جديدة - ثالثة - تحمل رقم 800 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا.

انتهاكات قانونية بحق الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان

- **في 10 مارس** قامت قوات الأمن بالقبض على الصحفي ياسر أبو العلا من مسكنه، فيما كان ينتظر محاكمته على ذمة قضية سابقة منذ عام 2015. وتعرض للإخفاء منذ القبض عليه. وتحدث أبو العلا مؤكدًا احتجازه داخل أحد مقرات الأمن الوطني لمدة تجاوزت الخمسين يومًا، تعرض خلالها لأنواع من الإكراه والتعذيب البدني والنفسي. وطالبت هيئة الدفاع عنه بتوقيع الكشف الطبي عليه لبيان ما به من آثار تعذيب ما زالت على جسده. وعلى الرغم من أنه معتقل لدى السلطات المصرية، إلا أنه في جلسة 10 نوفمبر 2024 أصدرت محكمة الجنايات "دائرة الإرهاب" المنعقدة بمجمع محاكم بدر حكمًا بالسجن المؤبد "غيابيًا" عليه في القضية التي حملت الرقم 339 لسنة 2022 حصر تحقيق أمن دولة عليا، والمتهم فيها بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة."

- اقتحمت قوة أمنية فجر يوم 16 يوليو منزل الصحفي خالد ممدوح، وتم إخفاؤه قسريًا لمدة 6 أيام، وبتاريخ 21 يوليو ظهر في النيابة التي باشرت معه التحقيق في القضية رقم 1282 لسنة 2024 حصر أمن دولة عليا، ووجهت له تهمًا بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية مع علمه بأغراضها، وارتكاب إحدى جرائم تمويل جماعة إرهابية، بالإضافة لنشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة من شأنها الإضرار بالأمن والنظام العام". وقامت النيابة بتحريز هاتفه وجهاز اللاب توب الخاص به.

- **في يوم 22 يوليو 2024**، قامت قوات الأمن باعتقال رسام الكاريكاتير أشرف عمر، الصحفي بموقع "المنصة"، وتم اقتياده إلى جهة معلومة، ثم ظهر في نيابة أمن الدولة العليا التي قامت بالتحقيق معه في القضية رقم 1968 لسنة 2024 حصر تحقيقات أمن الدولة العليا على خلفية رسوماته الأخيرة، "منها ما كان يتندر على أزمة انقطاع الكهرباء وإمكانية تشغيل (قطار) المونوريل في ظل قلة الموارد". وقد قرر أنه تعرض للضرب والتعذيب من قبل الجهات الأمنية، أثناء القبض عليه وبعد القبض عليه في مقر احتجازه بأحد مقرات الأمن الوطني، الذي ظل مختفيًا قسريًا فيه لأيام.

- **في 16 سبتمبر** ألقت قوات الأمن الوطني القبض على الصحفي أحمد بيومي من منزله دون ذكر أسباب، وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة، وتم إخفاؤه قسريًا لأكثر من 45 يومًا، ثم ظهر يوم 26 أكتوبر في نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معه في القضية رقم 5054 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا، ووجهت النيابة إليه اتهامات أبرزها

- "الانضمام إلى جماعة إرهابية" و"ارتكاب جريمة من جرائم التمويل"، ثم صدر قرار بحبسه احتياطيًا على ذمة القضية.

- **بجلسة 03 نوفمبر 2024**، أصدرت الدائرة الأولى إرهاب بمحكمة جنايات أمن الدولة العليا حكمًا في القضية رقم 12468 لسنة 2022 جنايات التجمع الخامس والمقيدة برقم 1371 لسنة 2022 كلي القاهرة الجديدة والمقيدة برقم 26 لسنة 2021 حصر أمن الدولة العليا، والمقيدة برقم 339 لسنة 2022 جنايات أمن الدولة العليا المعروفة باسم "الخلية الإعلامية". يقضي الحكم بالسجن المؤبد بحق "حمزة زوبع، معتز مطر، ومحمد ناصر" بالسجن المؤبد، وكل من "عبد الله الشريف، السيد توكل، عبد الرحمن زغلول، جلال جبريل، مصعب عبد الحميد، محمد الخطيب، ياسر الهواري" بالسجن المؤبد والمشدد 15 سنة لثمانية متهمين، وإدراجهم على قوائم الكيانات الإرهابية.

- **في يوم 26 نوفمبر 2024**، تم القبض على الكاتب الصحفي سيد صابر، وتم عرضه على نيابة أمن الدولة بتاريخ 27 نوفمبر 2024 والتحقيق معه في القضية رقم 6499 لسنة 2024 حصر أمن دولة، وأصدرت قرارًا بحبسه على ذمة التحقيقات، وذلك على خلفية ما كتبه عبر حسابه الخاص على موقع فيسبوك، ينتقد فيه "فاشية الحكم العسكري."

أحكام الإعدام

على مدار الأعوام السابقة، جرى في مصر إصدار سيل من أحكام الإعدام تعتبر بمثابة إهانة للعدالة. حيث جرى صدور هذه الأحكام في محاكمات جماعية، كما اعتقل بعض المحكوم عليهم قبل فترات طويلة من الأحداث التي تم إدانتهم بسببها، وشاب القضايا حالات اختفاء قسري وتعذيب تعرض لها المتهمون، بالإضافة إلى قيام السلطات بمنع المتهمين من الاتصال بمحاميهم طوال إجراءات المحاكمة. وقد تم احتجازهم في ظروف قاسية وغير إنسانية ترتقي إلى مستوى التعذيب، مما يجعل هذه الأحكام معيبة شكلاً وموضوعًا، سيما أنها صدرت من محاكم استثنائية مفتقرة لأدنى معايير العدالة. وقد صدر خلال عام 2024 جملة من أحكام الإعدام بحق المعارضين السياسيين، كما أيدت محكمة النقض عددًا آخر من أحكام الإعدام، وذلك على النحو التالي:

بجلسة 23 يناير 2024، أيدت محكمة النقض حكم الإعدام الصادر بحق 7 من المعتقلين في القضية رقم 8280 لسنة 2014 جنايات حلوان، والمعروفة إعلاميًا بقضية اقتحام شرطة حلوان. وهم:

- مجدي محمد إبراهيم إبراهيم
- محمود عطية أحمد عبد الغني
- عبد الوهاب مصطفى محمد
- محمود السيد أمين حسن
- عبد الله نادر الشرقاوي الجميعي
- عبد الرحمن عيسى عبد الخالق
- مصعب عبد الحميد خليفة عبد الباقي

بجلسة 4 مارس 2024، أصدرت الدائرة الأولى إرهاب بمحكمة جنايات أمن الدولة حكمها في القضية رقم 72 لسنة 2021، والمقيدة برقم 9 لسنة 2021 كلي القاهرة الجديدة، والمعروفة إعلاميًا بـــ"أحداث المنصة". بالإعدام شنقًا لكل من :الدكتور/ محمد بديع مرشد جماعة الإخوان، الدكتور/ محمود عزت القائم بأعمال المرشد، الدكتور/ محمد البلتاجي عضو مجلس الشعب، الدكتور/ عمرو زكي عضو مجلس الشعب، الدكتور/ أسامة ياسين وزير الرياضة الأسبق، الدكتور/ صفوت حجازي، الأستاذ/ عاصم عبد الماجد، والدكتور/ محمد عبدالمقصود.

بجلسة 24 أبريل 2024، أيدت محكمة النقض حكم الإعدام في القضية رقم 85 لسنة 2017 جنايات شبين الكوم المعروفة إعلاميًا باسم "اللجان النوعية بالمنوفية"، على كل من:

- صلاح محمد البحيري
- أنس أحمد أحمدي

بجلسة 6 يوليو 2024، أصدرت دائرة الإرهاب بمحكمة أمن الدولة حكم بالإعدام لـ 9 مواطنين والمؤبد لـ 3 آخرين وبالسجن المشدد 15 سنة لـ 28 مواطنًا والسجن 10 سنوات لـ 3 آخرين بتهمة الانضمام لجماعة محظورة في القضية رقم 328 لسنة 2022 جنايات أمن الدولة العليا، المعروفة إعلاميًا بـــ"خلية العجوزة ."حيث قضت بالإعدام على كل من :السيد عبد الدايم إبراهيم، عاطف عمر عبد الغني، حسام منوفي، أنس جمال سعد، محمد فوزي علي، حذيفة مختار، عمرو السيد محمد، عبد الله عبد الواحد، إسماعيل ممدوح إسماعيل.

بجلسة 25 سبتمبر 2024، أصدرت الدائرة الثالثة بمحكمة الجنايات المنعقدة بمجمع محاكم بدر الحكم بالإعدام بحق اثنين من المتهمين في القضية 510 لسنة 2022 حصر أمن دولة عليا، المقيدة برقم 31369 لسنة 2023 جنايات المرج، والمعروفة إعلاميًا بـ"خلية تفجير كنيسة النعمة الأولى بالمرج". حيث قضت بالإعدام شنقًا لكل من: محمد خالد إبراهيم، أحمد كريم كاظم.

بجلسة 20 أكتوبر، أصدرت الدائرة الأولى إرهاب في محكمة أمن الدولة العليا، التي انعقدت في مجمع بدر، أحكامًا بحق أحد المتهمين في القضية رقم 6482 لسنة 2022 جنايات الشروق، المعروفة إعلاميًا باسم "خلية الإسماعيلية"، حيث قضت بالإعدام على حمدي سناء الحمد بدوي، 31 عامًا، الذي يحمل شهادة ليسانس في الحقوق ويعمل مساعد تمريض.

المحاكمات الجائرة

يتعرض آلاف المعارضين السياسيين في مصر لصدور أحكام ضدهم بالسجن لمجرد أنهم معارضون للنظام الحاكم، غير أن النظام عمل على استخدام القضاء أداة لتصفية المعارضين وترهيب الشعب المصري.

في شهر فبراير، أصدرت محكمة جنح المطرية حكمًا في قضية "التوكيلات الشعبية"، على خلفية دعوة المرشح الرئاسي أحمد الطنطاوي للمواطنين الراغبين في توثيق توكيلات له أن يقوموا بملء نماذج يدوية لإتمام ترشحه رسميًا في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في نهاية عام 2023. حيث تم تحرير القضية رقم 16336 لسنة 2023 جنح المطرية - المقيدة برقم 2255 لسنة 2023 حصر أمن دولة عليا - ضد المرشح الرئاسي وبعض مؤيديه بتهمة تزوير عدد من التوكيلات. وقد أُحيلت القضية إلى المحكمة التي قضت بما يلي :

- حبس أحمد الطنطاوي ومدير حملته محمد أبو الديار سنة وكفالة 20 ألف جنيه لإيقاف التنفيذ حتى الاستئناف.
- حبس 21 من أعضاء وعضوات حملة الطنطاوي المعتقلين سنة مع الشغل.
- حرمان أحمد الطنطاوي من الترشح للانتخابات النيابية لمدة خمس سنوات.
- وفي شهر مايو، قضت محكمة جنح مستأنف المطرية بتأييد حكم أول درجة، الحكم على أحمد الطنطاوي وأعضاء حملته الانتخابية بالسجن لمدة عام، بحبس أحمد الطنطاوي وأعضاء حملته سنة مع الشغل، وتم القبض على الطنطاوي من داخل المحكمة لتنفيذ الحكم. وفي شهر ديسمبر، قضت محكمة النقض برفض الطعن المقدم من المتهمين على الحكم الصادر بحبسهم.

التوصيات

- نطالب الحكومة المصرية بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وأن تقبل الحكومة المصرية باختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بموجب المادة رقم 31 من الاتفاقية.
- نطالب بضرورة النص القانوني الصريح والمباشر في الدستور والقوانين المصرية على إلغاء عقوبة الإعدام في القضايا السياسية وقضايا الرأي.
- نطالب بالسماح لخبراء مستقلين بإجراء زيارات للسجون وأماكن الاحتجاز دون أي قيود للوقوف على ظروف الاحتجاز وسبل الحصول على الرعاية الصحية في السجون.
- نطالب بإخضاع السجون وأماكن الاحتجاز لإشراف جهات مستقلة وحث النيابة على إجراء زيارات غير مُعلنة سلفًا إلى أماكن الاحتجاز.
- نطالب بالإفراج فورًا عن جميع المحتجزين تعسفيًا.
- نطالب مصلحة السجون بإمداد جميع المحتجزين لديها بالرعاية الصحية الكافية.
- "في ظل المخاطر الكبيرة للغاية والمناخ السائد للإفلات من العقاب في مصر، من الضروري أن يستجيب المجتمع الدولي إلى طلب وضع آلية لرصد حالة حقوق الإنسان في مصر ينشئها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة".

النوافذ الإعلامية الخاصة بنا:

- الموقع الرئيسي على الإنترنت: **https://elshehab-ngo.net/**
- واتساب **https://chat.whatsapp.com/K8rfmepjFxE0tXliSA51Ry** :
- فيسبوك **https://www.facebook.com/elshehab.ngo** :
- تليجرام **https://t.me/elshahab** :
- تويتر **https://twitter.com/ElshehabNgo?t=ZuMOQCiMlvuTnlPguseZqQ&s=09** :